الأمم المتحدة

E/CN.3/2017/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 December 2016
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والأربعون

٧-١٠ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ (ك) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: المحاسبة البيئية – الاقتصادية

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٠/٢٠١٦ والممارسات السابقة، يتشرَّف الأمين العام بأن يحيل تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويقدم التقرير وصفا للتنظيم الجديد لأعمال اللجنة والتقدم الذي أحرزته وبرنامج عملها المتوسط الأجل. وتُنظم المناقشة وفقا للمجالات الخمسة التالية من عمل اللجنة: التنسيق والتعزيز؛ والوضع المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية والبحوث الأخرى؛ ووضع قواعد البيانات؛ وتنفيذ بناء القدرات الإحصائية؛ وإعداد استجابة إحصائية بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة. ويُختتم التقرير بنقاط للمناقشة.

* E/CN.3/2017/1.

160117 291216 16-22162 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

أولا – مقدمة

١ – اتخذت اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في الفترة من ٨ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠١٦ المقرر ١٠٦/٤٧ (انظر E/2016/24)، الذي قامت فيه بما يلي:

(أ) أعربت عن تقديرها للعمل الذي تقوم به لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية للتوعية بأهمية نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والنهوض بتطبيقه وإعداد وثائق دعماً لتطبيقه؛

(ب) طلبت إلى لجنة الخبراء أن تواصل الإسهام في تطوير البيانات الوصفية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة من أجل ضمان الاتساق مع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وشجَّعت اللجنة على دعم تطبيقها في البلدان؛

(ج) لاحظت أهمية وضع وتعزيز إحصاءات البيئة الأساسية لتجميع الحسابات البيئية – الاقتصادية؛

(د) لاحظت أهمية بناء القدرات في مجال الحسابات الوطنية بوصفه عنصرا أساسيا من أجل تجميع الحسابات البيئية – الاقتصادية؛

(هـ) حثت لجنة الخبراء على تكثيف أنشطتها التنفيذية استنادا إلى استراتيجية التنفيذ المستكملة، بما في ذلك إعداد دورات متعمِّقة بشأن وحدات المحاسبة البيئية – الاقتصادية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، ووضع اللمسات الأخيرة على الحسابات الأساسية وما يرتبط بها من مذكرات تقنية بشأن مجموعة مختارة من وحدات المحاسبة البيئية – الاقتصادية والنهوض ببرنامج البحوث للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛

(و) وافقت من حيث المبدأ على استراتيجية التنفيذ، وحثت لجنة الخبراء على إتمام عملها بشأن التنسيق والشراكات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني من أجل دعم التنفيذ، بما يشمل تجميع بيانات متسقة مع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية تستند إلى قواعد البيانات الدولية القائمة، وطلبت إلى لجنة الخبراء أن تأخذ في الاعتبار آليات التنسيق الحالية المشتركة بين الوكالات لدى نظرها في إنشاء آلية مناسبة وأن تراعي أيضا أهمية إطار تطوير إحصاءات البيئة لعام ٢٠١٣ من أجل توفير إحصاءات مصدرية لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛

(ز) طلبت إلى لجنة الخبراء وضع الصيغة النهائية لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية للطاقة ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية للزراعة والحراجة ومصائد الأسماك (نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية للزراعة) على وجه الاستعجال نظرا لما يتسمان به من أهمية لتنفيذ حسابات الطاقة وحسابات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك دعماً لتنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لأغراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وشجَّعت على الإسراع في تنفيذهما في البلدان.

٢ – وتُناقَش في هذا التقرير التغيرات في تنظيم أعمال اللجنة وهيكل اجتماعها السنوي (انظر الفرع الثاني). وتوجز اللجنة التقدم المحرز خلال العام الماضي وتحدّد برنامج عملها المتوسط الأجل، الذي نُظّم وفق مجالات الفئات الواسعة التي حُدّدت في اختصاصات اللجنة. ومجالات العمل هذه هي: التنسيق والتعزيز[1]؛ والوضع المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية والبحوث الأخرى؛ ووضع قواعد البيانات؛ وتنفيذ بناء القدرات الإحصائية؛ وإعداد استجابة إحصائية بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة. وترد النقاط المطروحة للمناقشة في الفرع الثامن.

ثانيا – تنظيم الأعمال وهيكل الاجتماعات

٣ – أشارت اللجنة في اجتماعها الحادي عشر، المعقود في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، إلى أن جدول أعمال السياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة عام ومترابط الأجزاء وأن رصده يمكن أن يتحسن بفضل نظم المعلومات المتكاملة. وعلى نحو متزايد، ستصبح نظم المعلومات، من قبيل نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، التي تقِيم الصلات بين عناصر جدول أعمال السياسات، ويمكن بالتالي أن تقَيّم أوجه التآزر والمفاضلة بين تلك العناصر، النظمَ التي يقع عليها الاختيار. ولن يدعم النهج المتكامل عناصر جدول أعمال السياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة فحسب، بل أيضا أطر السياسات المتكاملة الأخرى مثل محاسبة رأس المال الطبيعي، وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وقياس السياحة المستدامة، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، واستراتيجيات الاقتصاد الأخضر.

(١) أضيف التعزيز إلى مجال التنسيق، مع مراعاة التداخل بين أصحاب المصلحة وبرنامج العمل.

٤ - ومن المتوقع أن يلزم توفير المزيد من الموارد بالتزامن مع تزايد الطلب على تنفيذ وتعزيز نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وناقشت لجنة الخبراء أولوياتها وكيفية الاستفادة من خبرات أعضائها لتعبئة موارد إضافية لبرنامج عملها.

٥ - وطلبت اللجنة إلى أعضاء المكتب الاضطلاع بدور أكثر فعالية في إحراز تقدم في مسارات العمل المختلفة. وبصفة خاصة، ينبغي لأعضاء المكتب أن ييسروا، باسم اللجنة، إحراز تقدم في المسارات الخمسة المذكورة في الفقرة ٢ أعلاه، وأن يتولى كل منهم دور القيادة في أحد مجالات العمل. وعلى نحو أكثر تحديدا، ينبغي أن يؤدي قائد المجال دور النصير وأن يوفر القيادة في دفع المجال المخصص قدما، وأن يضع خطط عمل واستراتيجيات أكثر تفصيلا للنهوض بالمجال والتنسيق مع سائر أعضاء اللجنة الذين يمكن أن يواصلوا زيادة الموارد في المجال المخصص.

٦ - وحدد المكتب أيضا الأعضاء التالية أسماؤهم لتولي قيادة كل مجال محدد من المجالات البرنامجية:

(أ) ستقود هيئة الإحصاء الكندية العمل المتعلق بالتنسيق والتعزيز؛

(ب) ستقود هيئة الإحصاء الهولندية العمل المتعلق بالوضع المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية والبحوث الأخرى فيما يتصل بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(ج) سيقود المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي العمل المتعلق بالوضع المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية والبحوث الأخرى فيما يتصل بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(د) ستقود منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي العمل المتعلق بوضع قواعد البيانات، بالتنسيق الوثيق مع الوكالات المعنية، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وشعبة الإحصاءات؛

(هـ) ستقود هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا العمل المتعلق بتنفيذ بناء القدرات الإحصائية؛

(و) سيتشارك المكتب الأسترالي للإحصاء والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك في قيادة العمل المتعلق بإعداد استجابة إحصائية بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة.

٧ - وعلاوة على ذلك، اتفقت اللجنة على ضرورة أن يجتمع المكتب على نحو أكثر تواترا (أي كل ثلاثة أشهر) لرصد التقدم المحرز وإعطاء المزيد من الزخم لتنفيذ مختلف عناصر البرنامج.

٨ - ووضع المكتب في وقت لاحق برنامج عمل لكل مجال من المجالات، وتتوافر تلك البرامج في شكل وثائق معلومات أساسية.

٩ - وناقشت اللجنة أيضا تنظيم اجتماعها السنوي وأهدافه. وأكدت من جديد أن تركيز الاجتماع ينبغي أن يظل منصبا على القضايا الاستراتيجية والإدارية، في حين أن المناقشات التقنية المفصلة ينبغي أن تفوّض إلى أفرقة أخرى من قبيل فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية وإلى اللجان التقنية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. واتفقت اللجنة أيضا على اعتماد هيكل تنظيمي جديد للاجتماع، يتضمن جزءا لحلقة دراسية مدتها يوم واحد وجزءا إداريا مدته يومان. واتُفق كذلك على أن تيسَّر المداولات عن طريق ورقات مناقشة قصيرة وجلسات فرعية بهدف تحسين توجيه أعضاء اللجنة في المناقشات التي تستهدف اتخاذ قرارات.

ثالثا - التنسيق والتعزيز

١٠ - يتعلق التنسيق بضمان أن تعمل الأفرقة والوكالات الدولية العاملة في ميدان المحاسبة البيئية (بما في ذلك ما يتعلق بالوضع المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية، والتعاون التقني، ووضع برامج التدريب، وبناء القدرات الداخلية، وجمع/تصنيف البيانات) بطريقة منسقة لتجنب أي تداخل للأنشطة، قدر الإمكان. وسيتواصل تعزيز التنسيق من خلال الشراكات مع الوكالات الدولية والإقليمية المعنية والتواصل الشفاف والصريح فيما يتعلق بالعناصر البرنامجية.

١١ - ولتحقيق هذا التواصل، سيجري إنشاء قاعدة مستكملة تشمل موقعا شبكيا ومجموعة معارف لتوفير منبر للتعاون بين الجهات التي تسعى إلى النهوض ببرامج بحوث نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وقاعدة لكل ما هو متاح من مواد التدريب والدورات التدريبية ودراسات الحالة، ومستودع معارف مركزي يوفر لمحة عامة عن برامج المساعدة التقنية في البلدان. وستربط هذه القاعدة بالقاعدة القائمة التي وضعتها شراكة محاسبة الثروات وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية وغيرها من القواعد التي تقدم مواد ذات صلة بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

١٢ - ويتواصل العمل مع فريق معني بالاتصالات وفريق معني بالتنفيذ التقني لاستكمال الموقع الشبكي الجديد لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وإطلاقه، وهو موقع سيضطلع بدور

المركز العالمي للمحاسبة البيئية – الاقتصادية وسيوفر المعلومات ذات الصلة لمستخدمي الحسابات ومنتجيها.

١٣ – والمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات الداعمة هما مجالان جديدة نسبيا من مجالات الإحصاء لا يتمتعان في كثير من الأحيان بنفس الأولوية التي تولى للإحصاءات الأخرى داخل النظم الإحصائية الوطنية والعالمية. وثمة حاجة بالتالي إلى تعزيز دمجهما في النظم الإحصائية، لا سيما في الاستجابة للتحديات التي تواجهها أوساط المستخدمين في مجالات إدارة الموارد الطبيعية والاستدامة وتغير المناخ.

١٤ – وبناء على ذلك، وبالإضافة إلى بناء القدرات الإحصائية، ستولي اللجنة اهتماما أكبر لتعزيز نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية داخل النظم الإحصائية الوطنية وأوساط المستخدمين. وعلاوة على ذلك، سيصدر منشور عن أخبار ومذكرات النظام جنبا إلى جنب مع نواتج أخرى ستدعم تعزيز نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وستوفر الرسالة الإخبارية وسيلة للإبلاغ عن أوج التقدم المحرز في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، والدروس المستفادة، والأنشطة الجارية وأي مسائل توضيحية في أدلة النظام.

رابعا – الوضع المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية والبحوث الأخرى

١٥ – يتمثل أحد المكونات الهامة لعمل اللجنة في النهوض ببرنامجي البحوث الخاصين بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ولا يزال يتعين تناول العديد من المجالات، لا سيما فيما يتعلق بالتصنيفات، في كل من برنامجي البحوث. وعلاوة على ذلك، تُحدِّد ممارسات التنفيذ على الصعيد القطري المسائلَ التي تستدعي إجراء مناقشة منهجية. ويُقدَّم في هذا الفرع وصف للتقدم المحرز في العمل المنهجي المتعلق بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، والنظم الفرعية للنظام، والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة للنظام.

الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية

١٦ – ترافق اعتماد اللجنة الإحصائية الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية باعتباره معيارا إحصائيا دوليا في عام ٢٠١٢ مع برنامج بحوث تضمن المسائل التي لا تزال قيد التحقيق. وكُلّفت اللجنة التقنية للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المنشأة في إطار لجنة الخبراء، من بين أمور أخرى، بمعالجة هذه المسائل وأي مسائل منهجية أخرى ذات صلة بالإطار المركزي.

١٧ - وناقشت اللجنة برنامج بحوث مستكمل وحددت المواضيع المفاهيمية والمتعلقة بالتنفيذ التي يتعين معالجتها على سبيل الأولوية على أساس المعايير التالية: ما إذا كان الموضوع ذا أهمية حاسمة لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ وما إذا كان الموضوع ذا أهمية حاسمة لقياس مؤشر أو أكثر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ وما إذا كان يمكن حل المسألة في فترة معقولة. وبناء على ذلك، حددت مواضيع البحوث التالية باعتبارها أولويات:

(أ) وضع التصنيفات - يتسم بعض التصنيفات الواردة في الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بأنه أولي. وفي هذا الصدد، تعتبر من الأولويات تصنيفات كل من الانبعاثات (إلى الهواء والمياه والتربة) وغطاء الأرض واستخدام الأراضي، وعنصر إدارة الموارد في تصنيف الأنشطة البيئية؛

(ب) وضع تقنيات تقييم متناسقة - يتناول الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية تقييم الأرصدة والتدفقات ''السوقية'' أو ''الشبيهة بالسوقية''. وهناك حاجة إلى إجراء بحوث بشأن تقييم تلك الأرصدة والتدفقات التي تقع ضمن حدود قياس الإطار المركزي بالمعنى المادي لكنها ليست ''سوقية'' أو ''شبيهة بالسوقية''؛

(ج) وضع إطار متكامل لحسابات الأنشطة البيئية - هناك تداخل جزئي بين نوعي الحسابات الرئيسيين، وهما حسابات الإنفاق على حماية البيئة وحسابات قطاع السلع والخدمات البيئية. وهناك حاجة إلى التحقيق فيما إذا كان يمكن زيادة إدماج الجوانب المختلفة لحسابات الأنشطة النقدية في إطار محاسبي وحيد.

١٨ - وحددت أيضا عدة مسائل تتعلق بالتنفيذ باعتبارها أولوية:

(أ) تقنيات المقارنة بين المدخلات والمخرجات - تتسم تحليلات المدخلات والمخرجات البيئية بفائدتها الكبيرة. ويحتاج بعض المسائل إلى مواصلة النظر فيه لتقديم مبادئ توجيهية لمستخدمي هذه التقنيات التحليلية؛

(ب) محاسبة تدفق المواد على نطاق الاقتصاد - توجد اختلافات في المعاملة بين حسابات تدفق المواد على نطاق الاقتصاد وجداول العرض والاستخدام الماديين، على النحو المبين في الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ومن المقرر صياغة مذكرة مقتضبة لزيادة توضيح المسائل؛

(ج) تعاريف هياكل البيانات لأغراض تبادل البيانات الإحصائية والوصفية - ستكون هناك حاجة إلى مجموعة من التعاريف العالمية لضمان التمكن من تبادل البيانات باستخدام نظام تبادل البيانات الإحصائية والوصفية.

١٩ - وجرى التوسع في وضع تفاصيل برنامج البحوث هذا بإضافة إطار زمني وتحديد وكالة رائدة/مكتب إحصائي وطني. وستنشر الإيضاحات والاستكمالات المفاهيمية من خلال المنشور الجديد لأخبار ومذكرات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والموقع الشبكي للنظام. وقد قام فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية وأفرقة أخرى ذات صلة باستعراض برنامج البحوث والموافقة على الإسهام في حل المسائل، حسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد، قام فريق لندن باستعراض واستكمال ولايته لتوضيح علاقته مع لجنة الخبراء والأخذ بالتغيرات في مجال تركيز أنشطته بعد نشر ''نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لعام ٢٠١٢ - الإطار المركزي''، الذي أسهم إسهاما كبيرا في وضعه. وتتوافر الولاية المستكملة في شكل وثيقة معلومات أساسية.

نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للطاقة ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للزراعة

٢٠ - بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين، ناقشت لجنة الخبراء مشروعي نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للطاقة ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للزراعة. ورحبت اللجنة الإحصائية بكلتا الوثيقتين. وأقرت اللجنة الإحصائية نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للطاقة باعتباره الوثيقة المنهجية المتفق عليها دوليا لحسابات الطاقة المستخدمة لدعم الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية رهنا بإدراج تعليقات محددة غير جوهرية من المقرر أن يقدمها أعضاء اللجنة. وبالمثل، أقرت اللجنة الإحصائية نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للزراعة باعتباره الوثيقة المنهجية المتفق عليها دوليا لحسابات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك المستخدمة لدعم الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية رهنا بإدراج تعليقات محددة غير جوهرية من المقرر أن يقدمها أعضاء اللجنة. ومن المتوقع أن تتاح كلتا الوثيقتين في شكل منشورين مطبوعين غير محررين في عام ٢٠١٧.

المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية

٢١ - تتوخى استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين استكمال نظام المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بحلول عام ٢٠٢٠، نظراً إلى تراكم الخبرة المكتسبة من خلال مبادرات الاختبار والتجريب. ولمواصلة دعم الاختبار والتجريب، أُعدّت وثيقة توجيهية للاسترشاد بها في التنفيذ. وصيغت توصيات تقنية من أجل عرض آخر المستجدات والتوسعات في مفاهيم محاسبة النظم الإيكولوجية وأساليبها وهيكلها، استنادا إلى ''نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لعام ٢٠١٢: المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية''. وعُمّم

مشروع لإجراء مشاورات واسعة النطاق بشأنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، واستكمل في عام ٢٠١٦ لتبيان أوجه التقدّم المفاهيمي المحرز في هذا الميدان السريع التطور. ومن المتوخى أن تصدر التوصيات التقنية في عام ٢٠١٧ دعماً لاختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في السنوات المقبلة.

٢٢ – واستكمل برنامج البحوث المتصل بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في عام ٢٠١٦ وقامت اللجنة بإقراره. وتتضمن أولويات برنامج البحوث ما يلي: الوحدات المكانية وأوصافها؛ ومؤشرات أوضاع النظم الإيكولوجية؛ واختيار وقياس خدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك تصنيفات خدمات النظام الإيكولوجي؛ وتوضيح الصلات بين أصول النظم الإيكولوجية وأوضاعها وتوافر خدمات النظم الإيكولوجية؛ وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية وأصولها، وربط القيم السوقية للأراضي بقيم أصول النظم الإيكولوجية.

٢٣ – وفي إطار مجالٍ بدأ العمل فيه بالفعل، ثمة مسعى تقوده الوكالة الأوروبية للبيئة ووكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة وشعبة الإحصاءات من أجل وضع تصنيفٍ دولي موحد لخدمات النظم الإيكولوجية. وقد عُقد اجتماعان للخبراء في عام ٢٠١٦ لاستعراض التصنيفات الثلاثة القائمة لتلك الخدمات، لا سيما في ما يتعلق بوضع معايير ومبادئ رئيسية وهيكل لتصنيف دولي.

٢٤ – ومن المجالات الأخرى التي يحرز فيها تقدّم صياغةُ كتيّب بشأن بيانات رصد الأرض لأغراض الإحصاءات الرسمية من قِبل فرقة العمل المعنية بالصور الساتلية والبيانات الجغرافية المكانية التابعة للفريق العامل العالمي المعني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية. والهدف من إعداد هذا الدليل تقديمُ التوجيه للمكاتب الإحصائية الوطنية بشأن الجمع بين بيانات رصد الأرض والبيانات الإحصائية من أجل تقدير إنتاج المحاصيل. وسوف يُفصَّل هذا الكتيب ويربط بتنفيذ المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وسيُعقَد اجتماع لفريق خبراء تليه مشاوراتٌ واسعة النطاق بشأن المشروع المنقح في عام ٢٠١٧ لكفالة التشاور مع الأوساط المعنية بالزراعة والمعلومات الجغرافية المكانية والمحاسبة.

٢٥ – وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى التقرير الذي أعدّه المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة في عام ٢٠١٦، والذي حُدِّدت فيه حسابات مكانية لحالة الأنواع في سياق المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وبناء على ذلك التقرير، يُقترح إعداد مذكرة تقنية في عام ٢٠١٧ لتوفير مجموعة من الحسابات

والجداول الأساسية المتصلة بالتنوع البيولوجي، إضافةً إلى توجيهات عملية بشأن تجميع هذه الحسابات بغية وضع المؤشرات ذات الصلة.

٢٦ - واستناداً إلى التقدم المحرز، وافقت اللجنة على إطلاق عملية تنقيح المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بحلول عام ٢٠٢٠، علماً بأنّ الإطار الزمني ضيق، ولكنّ الأهمية الكبرى لنطاق الموضوع تتطلّب إحراز تقدّم سريع. ومن المتوقع أن تشرع اللجنة التقنية في عملية التنقيح في مطلع عام ٢٠١٧ وأن تُعدَّ برنامج بحوثٍ تركز فيه على حصر وتوضيح المسائل التي من المقرر أن يشملها التنقيح. وستقوم اللجنة أيضاً بوضع برنامج بحوث طويل الأجل يشمل المسائل التي تُعتبر هامة، ولكن من المستبعَد أن تحلَّ قبل عام ٢٠٢٠.

٢٧ - وفي إطار عملية التنقيح، من المتوقع أن يُعقَد، سنوياً واعتباراً من عام ٢٠١٧، منتدى للخبراء يُعنى بمحاسبة النظم الإيكولوجية على غرار المنتديَين اللذين عُقدا في عامَي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ بهدف التوصل إلى توافق آراء بشأن مجموعة التوصيات المتصلة بمحاسبة النظم الإيكولوجية. وفي الوقت المناسب، سيُستقدم محرر لتنسيق عملية صياغة التنقيح. وستطلق اللجنة في عام ٢٠١٧ دعوةً لحشد الموارد من أجل الإسهام في عملية التنقيح.

الربط بين نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وحسابات السياحة الفرعية

٢٨ - ناقشت اللجنة في اجتماعَيها السابقين العمل الذي اضطلعت به منظمة السياحة العالمية من أجل وضع إطار إحصائي لقياس السياحة المستدامة. ويدمجُ هذا الإطار البعدَ الاقتصادي والبيئي للسياحة المستدامة من خلال الربط بين المحاسبة البيئية - الاقتصادية وحسابات السياحة الفرعية. ولذلك، يعتمد المشروع على قوة النهج المحاسبي من أجل صياغة مجموعة متسقة من المؤشرات البيئية - الاقتصادية دعماً لقياس ورصد السياحة المستدامة، بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

٢٩ - ورحّبت اللجنة بإنشاء الإطار واقترحت اعتماد نهج عملي في صياغة مذكرة تقنية تربط بين نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وحسابات السياحة الفرعية، بما في ذلك الربط بين الجوانب دون الوطنية للسياحة والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وهذه المذكرة، شأنها شأن المذكرات الأخرى التي يجري إعدادها فيما يتعلق بالوحدات الأخرى لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ستوفّر مجموعاتٍ أساسية من الحسابات والجداول، ومجموعةً صغيرة من المؤشرات لقياس العلاقة بين السياحة والبيئة، وتوجيهاتٍ عملية لتجميع البيانات بغرض تلبية متطلبات خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠. وقد نال هذا النهج العملي أيضاً موافقةَ فريق الخبراء العامل المتعدد الاختصاصات المعني بقياس السياحة المستدامة، المنشأ تحت رعاية لجنة منظمة السياحة العالمية المعنية بالإحصاءات وحساب السياحة الفرعي، أثناء اجتماعه الأول الذي عقد في مدريد في ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ومن المزمع تقديم مشروع مذكرة تقنية لمناقشتها في المؤتمر الدولي السادس لمنظمة السياحة العالمية المعني بإحصاءات السياحة: قياس السياحة المستدامة، الذي سيعقد في مانيلا في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفي الاجتماع الثاني عشر للّجنة الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

خامسا – وضع قواعد البيانات

٣٠ – على نحو ما أوصت به اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين، ناقشت لجنة الخبراء سبل المضي قدما في تجميع ونشر مجموعات البيانات العالمية المستندة إلى نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وكررت اللجنة التأكيد على الحاجة الملحة إلى استحداث مجموعات البيانات هذه بهدف دعم وضع سياسات متكاملة على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الرصد من خلال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأوصت اللجنة باعتماد نهج عملي، والاستفادة من مجموعات البيانات العالمية القائمة والترتيبات الدولية الراسخة من أجل التخفيف من عبء الاستجابة الملقى على عاتق البلدان. وستبدأ الوكالات الدولية عمليةَ التجميع بتجميع مجموعة صغيرة من الحسابات ذات الأولوية، وستتوسع العملية تدريجياً مع اكتساب المزيد من الخبرة وتوافر المزيد من البيانات. والحساباتُ ذات الأولوية التي حدّدتها اللجنة، مع مراعاة أهميتها بالنسبة إلى السياسات وتوافر البيانات والآثار المترتبة في الموارد، هي حسابات تدفق مواد وحسابات طاقة وانبعاثات جوية؛ تكمّلها حساباتُ المياه والأراضي في ضوء أهميتها للبلدان النامية ولمحاسبة النظم الإيكولوجية.

٣١ – واستناداً إلى الممارسات المتصلة بالحسابات القومية، اتُّفق على اتخاذ الخطوات التحضيرية التالية من أجل إنشاء قواعد البيانات الدولية: وضع نماذج للبيانات على أساس المذكرات التقنية ذات الصلة ومجموعات البيانات القائمة؛ واستحداث أدوات لتيسير استخدام البيانات القائمة من أجل تجميع التقديرات للبلدان التي لا تقوم حتى الآن بتجميع الحسابات ذات الأولوية؛ ووضع نماذج جداول البيانات لتطويرها إلى تعاريف هياكل البيانات العالمية، تمشياً مع متطلبات تبادل البيانات الإحصائية والوصفية؛ والاتفاق في ما بين المنظمات الدولية على تقاسم البيانات وجمعها والتحقق من صحتها ونشرها من أجل تفادي

ازدواجية جهود الإبلاغ والتوصل إلى مجموعة متسقة من البيانات على المستوى العالمي. وفي هذا الشأن، يمكن أيضا للمنظمات الدولية أن تؤدي دوراً، عند الاقتضاء والإمكان، في تقدير حسابات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويمكن للبلدان أن تستخدم هذه التقديرات كنقطة انطلاق لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ولرصد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

٣٢ – ويقوم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي بالفعل بجمع بيانات عن الحسابات ذات الأولوية لصالح دوله الأعضاء. ويستمر إعدادُ دراسات جدوى تتصل بتجميع وتقدير حسابات الطاقة والانبعاثات الجوية من قواعد البيانات العالمية القائمة. وتتعاون مجموعة صغيرة من الوكالات الدولية، من بينها الوكالة الدولية للطاقة، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشعبة الإحصاءات، بالتنسيق مع اللجان الإقليمية، لضمان اعتماد نهج مشترك في جميع المجالات.

سادسا – تنفيذ بناء القدرات الإحصائية

٣٣ – تتمثل إحدى الأولويات العليا للّجنة في بناء القدرات الوطنية من أجل تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بهدف دمجه في عملية الإنتاج الإحصائي. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الأهمية بمكان أن يكون التنفيذ مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً ببرنامج تعزيز النظم الإحصائية، وخاصةً البرنامج المتعلق بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة.

٣٤ – واستناداً إلى استراتيجية التنفيذ التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية، ركزت لجنة الخبراء جهودَها على توفير أدوات التعلم الإلكتروني ومواد التوجيه التقني والمساعدة التقنية للبلدان. ولضمان التنسيق، تتتبّع اللجنةُ الأنشطة التي يضطلع بها أصحاب المصلحة فيما يتعلق بحلقات العمل التدريبية والتعاون التقني الثنائي من خلال الإبلاغ المنتظم.

٣٥ – والهدفان المحدّدان لاستراتيجية التنفيذ هما تطبيق الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في ١٠٠ بلد وتطبيق المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في ٥٠ بلداً بحلول عام ٢٠٢٠. وبغية زيادة القدرات الوطنية بحيث يتسنى إحراز تقدم نحو تحقيق هذه الأهداف، تقوم شعبة الإحصاءات ووكالات دولية أخرى، لا سيما شراكة محاسبة الثروات وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية التي يقودها البنك الدولي، بتنظيم حلقات عمل تعليمية وتدريبية مختلطة بالتعاون مع اللجان الإقليمية. وقد قام عدد من البلدان، من بينها أستراليا والدانمرك وكندا وهولندا، بدعم حلقات العمل تلك. واكتسب

المشاركون خبرة مباشرة في مجال تجميع الحسابات لدعم وضع السياسات العامة، وناقشوا عدداً من المسائل المتصلة بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بما في ذلك الآليات المؤسسية، والمسائل المتعلقة بالبيانات، وبناء القدرات، والتطبيقات المتصلة بالسياسات العامة.

٣٦ – واستناداً إلى نجاح دورة التعلم المختلط التي عرضت مقدمة للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، تعتزم شعبة الإحصاءات القيام تحت رعاية لجنة الخبراء بإعداد دورات متعمقة إضافية لعدد من وحدات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ووفقا للأولويات المحددة من خلال التقييم العالمي الذي أجري في عام ٢٠١٤، بدأ العمل المتعلق بوحدتَي التعلم الإلكتروني المتصلتَين بحسابات الطاقة والمياه. واختبرت المواد التدريبية للوحدتَين في ثلاث حلقات عمل نظّمت خلال عام ٢٠١٦ في أوغندا وفيجي وماليزيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتوفر اللجنة التقنية للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية الإشراف التقني على الوحدات. ومن المتوقع أن تتاح هذه الدورات في شكل برنامج تعلم إلكتروني في عام ٢٠١٧.

٣٧ – ويجري أيضا تحت رعاية اللجنة إحراز تقدم في صياغة مذكرات تقنية لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بشأن مواضيع مختلفة. وقد أُنجِزت المذكرة المتصلة بالمياه، وتوضع الصيغ النهائية للمذكرات المتصلة بحسابات الطاقة، والأراضي، والسلع والخدمات البيئية، وتدفق المواد، ونفقات الحماية البيئية. وسيبدأ العمل المتعلق بمذكرتين جديدتين تتصلان بحسابات التنوع البيولوجي والصِلات بين نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وحسابات السياحة الفرعية في أوائل عام ٢٠١٧.

٣٨ – وعلاوة على ذلك، يتواصل إنتاج عدد من الوثائق التقنية الإضافية التي تدعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بما في ذلك، على سبيل المثال، المبادئ التوجيهية لقياس وتقييم خدمات الحماية الساحلية لأشجار المنغروف والشعاب المرجانية، التي أصدرها البنك الدولي؛ وعدد من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتدريب والتجميع أعدَّها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. وستضاف هذه الوثائق إلى قاعدة المعارف المشار إليها في الفرع الثالث من هذا التقرير.

٣٩ – وفي عام ٢٠١٤، أجرت اللجنة تقييماً عالمياً لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية على المستوى القُطري. وشكّلت النتائج خطَّ الأساس لأهداف التنفيذ الواردة في استراتيجية التنفيذ التي وافقت عليها اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين. وستُجري اللجنة تقييماً عالمياً للمتابعة في عام ٢٠١٧، لتقييم التقدم المحرز نحو بلوغ هدفَي استراتيجية التنفيذ

المتمثّلَين في تطبيق الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في ١٠٠ بلد وتطبيق المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في ٥٠ بلداً.

سابعا – إعداد استجابة إحصائية بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة

٤٠ – اعتُبرت الحاجة إلى الربط بين نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والسياسات العامة جزءا هاما من عمل اللجنة نظرا إلى أن بإمكانه توضيح وبيان أمثلة على الكيفية التي تساهم بها الحسابات في اتخاذ القرارات المتصلة بالسياسات العامة. ونَظمت شراكة محاسبة الثروات وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية، بالاشتراك مع وزارة خارجية هولندا، منتدى لسياسات محاسبة رأس المال الطبيعي في لاهاي في ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وستكون متابعة حلقة العمل هذه بمثابة مساهمة هامة في وضع برنامج عمل في هذا المجال، وخاصة، ربما، في تطوير منتجاتٍ لتعزيز نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بوصفه أداة مفيدة في اتخاذ القرارات المتصلة بالسياسات العامة.

٤١ – وناقشت اللجنة كذلك الاستراتيجية لضمان إبراز نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية كإطار إحصائي هام يُسترشَد به في وضع مختلف أطر السياسات العامة، وخاصة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي ما يتعلق بمبادرة تغير المناخ والمبادرات الأخرى ذات الصلة.

٤٢ – وطلبت اللجنة الإحصائية في دورتيها السادسة والأربعين والسابعة والأربعين إلى لجنة الخبراء أن تتعاون بشكل وثيق مع الوكالات الراعية لمؤشرات التنمية المستدامة في إدراج معرّفات بياناتٍ مُمتَثلة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في عملية صياغة المؤشرات، حسب الاقتضاء. ومنذ ذلك الحين، قدمت اللجنة مدخلاتٍ لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لإبراز إمكانات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في قياس مجموعات فرعية ذات صلة من هذه المؤشرات.

٤٣ – وناقشت اللجنة في اجتماعها الحادي عشر كيفية تمكنها من إحراز مزيد من التقدم في الربط بين نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وإطار أهداف التنمية المستدامة. واتفقت اللجنة على أنه ينبغي لها مواصلة العمل عن كثب مع الوكالات الراعية للمؤشرات من أجل ضمان تطبيق الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بما في ذلك لأغراض القياس التكميلي والمزدوج ولأغراض الإبلاغ، حسب الاقتضاء. وتحقيقا لهذه الغاية، ترفع اللجنة تدريجياً مستوى تعاونها مع الوكالات الراعية التي تنطبق فيها منهجية المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وباتباع ممارسات تعاونية، بدأ فريق صغير تابع للّجنة بإعداد استراتيجية عامة

للتواصل تُعنى بالتشجيع على اعتماد نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في سياق أهداف التنمية المستدامة.

٤٤ – وفي حالة المياه، قدّم رئيس اللجنة إلى آلية الأمم المتحدة للمياه تعليقاتٍ بشأن تطبيق نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية على قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة التي تندرج في إطار المبادرة العالمية للرصد الموسّع للمياه، وهي مبادرة تهدف إلى توسيع الجهود في رصد الغايات ٦-٣ إلى ٦-٦ من الأهداف.

٤٥ – وفي حالة الاستهلاك والإنتاج المستدامين، يقدِّم تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من إعداد هيئة الإحصاء السويدية وحكومة شيلي نظامَ المحاسبة البيئية – الاقتصادية بوصفه أداة مفيدة للمؤشرات التي تدعم الموضوع، بما في ذلك الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة عن ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، إضافة إلى الأهداف والغايات ذات الصلة. وتأتي هذه التوصيةُ بعد الزيادة في اعتماد نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في البرامج الإقليمية المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٤٦ – وتعتمد مبادرة تمويل التنوع البيولوجي، وهي شراكة عالمية يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة تمويل إدارة التنوّع البيولوجي، نظامَ المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وهي تشرع في مواءمة منهجيتها مع تصنيف الأنشطة البيئية في الدليل المنقّح لتجميع نفقات التنوع البيولوجي. ويجري الإعداد لعملية لمواءمة تصنيفات نفقات التنوع البيولوجي وأساليب تجميع البيانات. وستثبت هذه الشراكة أنها وسيلة هامة لتعزيز وتطبيق نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية على الصعيد الوطني، نظراً إلى أنها فعّالة في أكثر من ٣٠ بلداً.

٤٧ – وحددت فرقة العمل المعنية بالإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ والمنبثقة من مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، اتساقاً مع ولايتها، مجموعةً من الإحصاءات والمؤشرات الرئيسية المتعلقة بتغيّر المناخ والقابلة للمقارنة دولياً، مع الاعتراف بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بوصفه أداة هامة لاستخلاص هذه المؤشرات. وأوصت اللجنة في اجتماعها بأن إطار المؤشرات ينبغي أن يُبرِز اعتمادَ نهج مزدوج للقياس والإبلاغ في حالة المؤشرات التي يمكن رصدها ببيانات ممثلة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وبمصادر بيانات أخرى غير هذا النظام، مثل المؤشرات المتصلة بالطاقة وتلك المتصلة بانبعاثات غازات الدفيئة. ونظراً إلى أنّ عددا من أعضاء اللجنة هم أيضاً أعضاء في فرقة العمل، فقد عهَدت إليهم اللجنة بالنهوض بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية باعتباره إطاراً إحصائياً هاماً لاستخلاص مؤشرات مناسبة متصلة بالمناخ لدعم سياسات تغير المناخ.

ثامنا – نقاط للمناقشة

٤٨ – اللجنة الإحصائية مدعوة إلى التعبير عن آرائها بشأن ما يلي:

(أ) تجديد التركيز على تنسيق وتعزيز أنشطة اللجنة، بما في ذلك التعبئة الجماعية للموارد من أجل وضع وتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وإعادة تأكيد الطابع الاستراتيجي والإداري لاجتماعات اللجنة (انظر الفرعين الثاني والثالث)؛

(ب) الاستكمال المقترح للموقع الشبكي ووضع قاعدة معارف (انظر الفرع الثالث)؛

(ج) المجالات ذات الأولوية المقترحة في برنامج البحوث فيما يتعلق بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية (انظر الفرع الرابع)؛

(د) إعداد مذكرة تقنية بشأن الصلة بين نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وحسابات السياحة الفرعية (انظر الفرع الرابع)؛

(هـ) وضع قواعد بيانات عالمية ممتثلة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية دعماً للمطالب المتعلقة بالسياسات العامة، بما في ذلك من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر الفرع الخامس)؛

(و) إعداد أدوات لدعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بما في ذلك مجموعة من المذكرات التقنية ودورات التعلم الإلكتروني (انظر الفرع السادس)؛

(ز) تعزيز نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وكفالة أن ينعكس هذا النظام في وَضْعِ أُطر للمؤشرات من أجل دعم السياسات العامة، وخاصة في سياق أهداف التنمية المستدامة (انظر الفرع السابع).